سير الزمان

الحرب الاهلية الاسبانية

بواعثها ومقدماتها الاجتماعية والاقتصادية

وصداها الدولي

المضايق

بعد مؤتمر مونترو

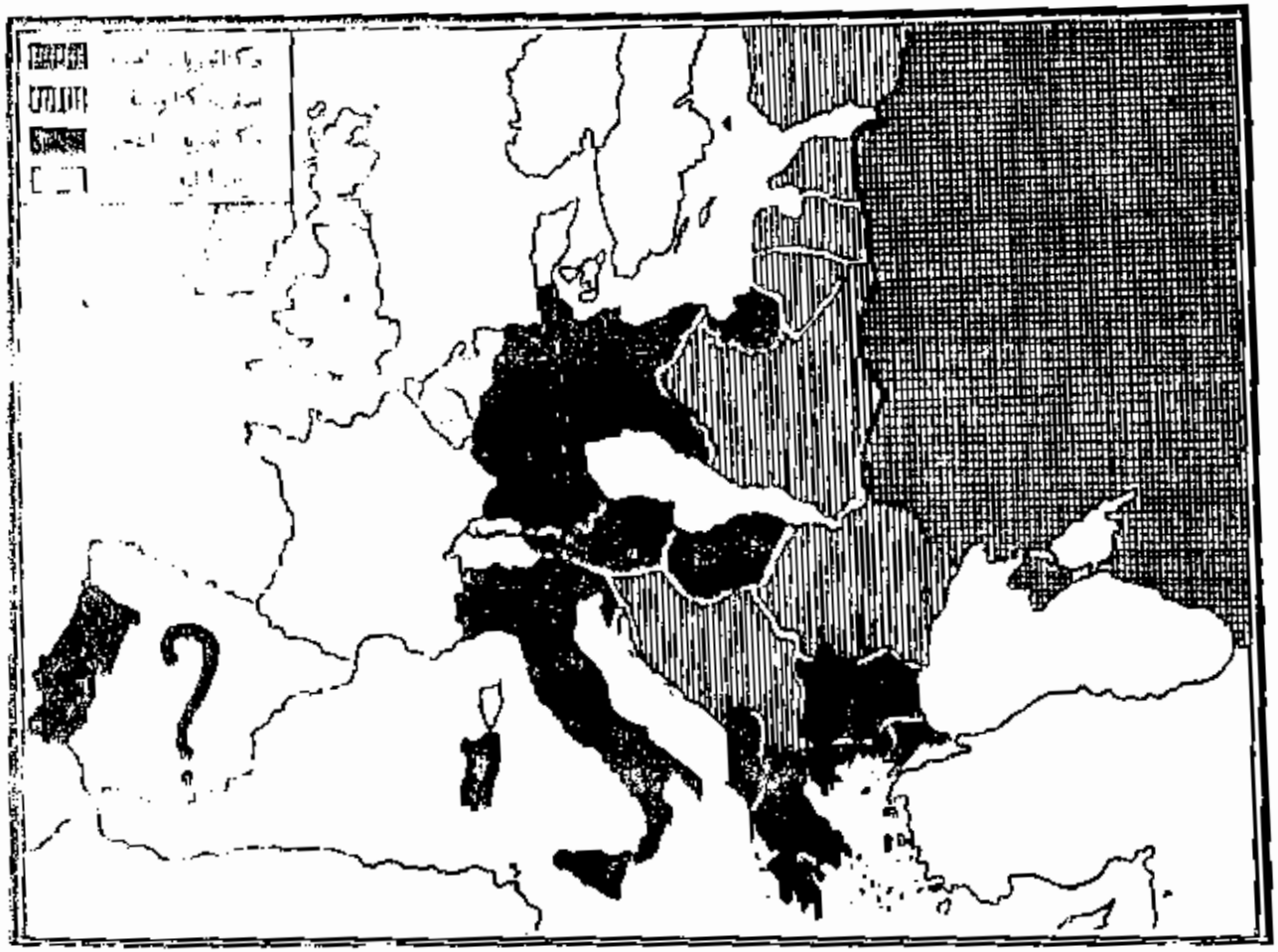

دكتاتوريات اليسار : روسيا السوفيتية — دكتاتوريات اليمين : المانيا وايطاليا والبرتغال والنمسا والمجر وتركيا
واليونان واليابان — نصف دكتاتورية : فنلندا ولاتفيا وأستونيا وليتوانيا ويوغوسلافيا ورومانيا وبولونيا
ديمقراطية : السويد والنرويج والدانمرك وتشكوسلوفاكيا وهولاندة وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا

الحرب الوطنية الاسبانية

بواعثها ومقدماتها الاجتماعية والاقتصادية

رضوان الدولي

نكتب هذه السطور وقد انقضت ثلاثة اشهر على نشوب نار الحرب الاهلية في اسبانيا، وهي حربٌ اهرق فيها من الدماء واجتيح من الآثام ودُمّر من القصور والآثار والتحف الفنية وبُدّد من الثروة والمال ما يُغير من الضمائر والاحقاد، ما يجعل عمل البناء بعد الحرب ايًّا كان الظافر عملاً شاقًا علاوة على ما يقتضيه من النفقة الطائلة والاصلاح الحكيم والزمن، حتى يستقيم الامر ويستتبّ السلام، اذا كان الاستقرار ممكنًا في بلادٍ تقلّب السياسة فيها اشبه ما يكون بخطرات الرقاص في ساعة شدّ سلكها

هذا من الناحية الداخلية، اما من الناحية الخارجية، فقد اتضح الآن، ان اسبانيا لن تنجو من حكم دكتاتوري. فاذا فاز المنتفضون على الحكومة الجمهورية، كان ذلك الحكم متسمًا بالسمة الفاشستية على الغالب، واذا فازت الحكومة في نهاية الامر، كان الحكم متسمًا بالشيوعية المتطرفة، لان الامر خرج في الناحيتين ولا سيما في ناحية الحكومة من أيدي الجمهوريين المعتدلين من اتباع الرئيس اذانيا. وهذا الانقسام قسم اوربا الى فريقين، فريق الدول الفاشستية وهو يوالي الثوّار وفريق الدول الدمقراطية ولا سيما دولة الممالك الكبرى — اي روسيا السوفيتية — وهو يوالي الحكومة القائمة او تعطف بعض طوائفه عليها، ولولا حكمة المسيو بلوم وتأييد بريطانيا، لما انقضى الامر حتى الآن، من دون ما يبعث على امتداد النزاع الى اوربا نفسها

بدء الثورة

كان الباعث المباشر على الثورة، اغتيال الفاشستيين لضابط من ضباط بوليس الهجوم في مدريد، يدعى خوزه ده كاستيلو. كان هذا النوع من الاعتداء، من الجانبين، متصل الحلقات من يوم ١٦ فبراير عندما فازت احزاب الجبهة الوطنية في الانتخاب العام باكثرية كبيرة. فلما وقعت حادثة كاستيلو، هاجم فريق من بوليس الهجوم، زعيم الملكيين كالفو سوتيلو، في داره وأخذوه في سيارة نقل، ثم لم يسمع عنهُ الا عندما دفع بجثته الى احدى مقابر مدريد وفي رأسه أثر رصاصة قاتلة. هل كان سوتيلو زعيم الفاشستيين في اسبانيا؟ من المتعذر اثبات ذلك او نفيه الآن، ولكن بوليس الهجوم وهو الذي انشأتهُ الجمهورية سنة ١٩٣١ للاعتماد عليه في الطوارئ، كان مقتنعًا بذلك

ونبع مقتل سوارس ، بعد بضعة شهور ، من جماعة الفاشستيين والملكيين وانصارهم . فاجتمع قطابهم على دمه وأقسموا ان لا بد من الثأر لهُ . فلما اجتمعت لجنة الكورتس الدائمة بعد يومين ، اطلق الخطباء لسنان لاهوائهم وكان في عداد من خطب الزعيم الكاتولوكي جل روبلز فحذّر الحكومة من ان النية ستقع على الاحزاب التي تؤيدها في الجبهة الشعبية فتصيب النظام البرلماني من اساسه وتورث النظام نفسه بالموحل والبؤس والدم . ثم اقتبس في خطبته المشهورة قولة الملك الفنشائي عند ما قال : في وسعك ان تسلبني حياتي ، ولكن هذا هو جلّ ما تستطيع . ولكن لي ان اموت مجيداً على ان احيا في عار . وبعد ما القى جل روبلز خطبته ، غادر البلاد الى فرنسا ومنها الى البرتغال

وما انقضت اربعة ايام على هذه الخطبة حتى ثارت الحاميات في مراكش الاسبانية بقيادة الجنرال فرنسسكو فرانكو . وفي اليوم التالي ظهرت بوادر الانتفاض في اسبانيا نفسها

مراحل الجمهورية

فالثورة الحالية ، هي نتيجة استعداد للثورة ما زالت تتهيأ براعثهُ ، منذ ما انشئت الجمهورية الاسبانية في ١٤ ابريل سنة ١٩٣١ . وتاريخ الجمهورية منذ انشائها يمكن ان يقسم الى ثلاث مراحل

اولاً — مرحلة السنتين الاولين — كانت مرحلة سادت فيها النزعة الجمهورية الخالصة ، فوضع الدستور ، ومنحت قطالونية استقلالها الذاتي ، وقيّدت السلطة التي كان يتمتع بها قوّاد الجيش وضباطه ، وفصلت الكنيسة عن الدولة . وتمّت سلسلة من الاعمال قام بها الفوضويون والسنديكاليون ضد الحكومة الجمهورية

وقد انتهت المرحلة الأولى في انتخاب نوفمبر سنة ١٩٣٣ وهو الانتخاب الذي حذل فيه اذايا وفازت فيه أحزاب اليمين مشتركة مع حزب الراديكاليين

ثانياً — مرحلة السنتين التاليتين — وكانت مرحلة اتصفت بالنزعة الرجعية ، ساد فيها الارتكاب في الحكومة والسعي الى اضعاف الدستور وعدم الاستقلال الذاتي في قطالونية وتمجيد الجيش والغاء القوانين الخاصة بالكنيسة او اهمالها واعادة رجال الاكليروس الى قائمة الموظفين الذين يتناولون مرتباتهم من خزينة الدولة . في هذه المرحلة حدثت ثورة استوريا وثورة قطالونيا فأخمدتا اخماداً عنيفاً . وقد دامت هذه المرحلة الى انتخاب فبراير سنة ١٩٣٦

ثالثاً — الفترة التي انقضت بعد انتخاب فبراير سنة ١٩٣٦ وقد عاد فيها الى منصة الحكم الجمهوريون بزعامة اذايا بالاتفاق مع الاشتراكيين والشيوعيين ، مع ان هؤلاء لم يشتركوا في تأليف الوزارة

فالجمهوريون والاشتراكيون والشيوعيون ألّفوا ، قبيل الانتخاب ما يدعى بالجبهة الشعبية ،

على مثال الجبهة الوطنية في فرنسا ، بعد ان اتفق أعضاؤها على برنامج للاصلاح الاجتماعي واتفقوا عليه جميعاً . في هذه الفترة عزز الدستور ، والغيت القوانين الاستثنائية ، وأعيد استقلال قطالونيا الذاتي بعد ان اصبح اسماً لغير مسمى ، وأطلق سراح المسجونين بتهم سياسية واجتماعية ، وأصدرت قوانين بزيادة اجور العمال ونقص ساعات العمل ، وأخرى لشراء بعض الأملاك الواسعة وتوزيعها على الفلاحين

ومما اتصفت به هذه الفترة ، سلسلة الاعتداءات ، التي بلغت ذروتها في اغتيال دي كاستيلو وسوتيلو ، قبيل الثورة بأيام

وهذا الانقاض على الحكومة الجمهورية في اسبانيا عمل ثلاث قوات متضافرة يربط بينها رابط المصلحة المشتركة ، أو بالحري هو نتيجة سلوك ثلاث طبقات من الشعب الأسباني هي طبقة اصحاب الامتياز والأملاك وطبقة الجيش وطبقة رجال الكنيسة

ان غالبية أعضاء الشعب الأسباني فلاحون ، يعيشون على أرض الملاك الكبار ، في حال يرثى لها من البؤس والفاقة ، ومن كانت حالهُ خيراً من حال جاره كان من المستأجرين أو صغار الملاكين . وهناك عنصرٌ آخر من العمال ، لم يكن لهُ حقوق تذكر ، يعمل في المصانع ساعات طويلة ، لا حدود لها في القانون ، وبأجور يسيرة . يقابل ذلك اقلية صغيرة من الطبقة الوسطى وكبار الملاك ، تملك في أيديها معظم الثروة الأسبانية ، علاوة على ما تملكهُ الكنيسة من عقار ، وما تسيطر عليهِ من شركات وبنوك ومصانع

فهذه حالة تصلح ان تكون مهداً لثورة اجتماعية بعيدة الغور واسعة النطاق ، لأن الأكثرية ، وهي لا تملك شيئاً ، أو لا تكاد تملك شيئاً كان في وسعها ان تنتزع بهذا القليل ، في سبيل اصلاح حالها . وكانت حكومة الجبهة الشعبية التي تألفت بعد انتخابات فبراير الماضي تدرك كلَّ هذا ، وكانت تدرك كذلك من انهُ لابدَّ لها من ان تضع حدوداً لهذه الامتيازات التي تتمتع بها أقلية الشعب ، فأقبلت بحذر وحكمة على عملها باصدار قوانين تمكنها من منح أراضٍ للفلاحين بعد شرائها من أصحابها ، ونقص ساعات العمل للعمال ورفع مستوى أجورهم ، وتحويل ممتلكات الكنيسة ملكاً للأمة

وقد أجمع الكتّاب الذين كتبوا عن أسبانيا ، ان ما تقدّم من بوادر الثورة الاجتماعية حقيقة لا يتطرّق اليها الشك ، وان صلابة اصحاب الامتياز والأملاك ، في المحافظة على امتيازاتهم منع التحوّل الاجتماعي التدريجيّ ، فتجمعت بواعث الثورة التي بدأت سنة ١٩٣١ بفرار الملك الفونسو وانشاء الجمهورية

الجيش

ولا يصح اتمام الكلام من بواعث الحرب الأهلية الاسبانية ، من دون ان يفرّد فصلاً للنظر في موقف الجيش والكنيسة

ان الجيش الاسباني لا يزال مطبوعاً بطابع العهد الاقطاعي . ففي العصور الوسطى كان في اسبانيا بل وفي سائر اوروبا ، طبقات مختلفة ، لكل منها حقوقها وامتيازاتها . فكان الضابط ، مثلاً للملك ، بل وسيّداً مصغّراً لهُ . فكل اثم يرتكب ضدَّ الجيش كان اثماً ضدَّ الملك . ولذلك كان من المحظور انتقاد الضباط مع شتى عصيانهم . فكانوا في الواقع فوق القانون الذي يطبَّق على سائر الشعب

وقد احتفظت الملكية الاسبانية بهذه التقاليد الخاصة بالجيش حتى العهد الاخير . ففي عهد الملك الفونسو الثالث عشر ، كان انتقاد الجيش ، يعرّض المنتقد للسجن ، حتى في ايّان السلم ، بعد محاكمته في محكمة عسكرية . فكأن الجيش كان مدنّس الملك . وكان الملك الفونسو نفسهُ يفضل صحبة الضباط ، على غيرهم من الاسبان ، وكانت مكانتهم عندهُ كبيرة ، ولذلك كان تأثيرهم في الحكومة مما يصعب تحديدهُ . وقد صدر قانون في عهده منح الجيش الحقّ في محاكمة كلّ من اتى عملاً يمكن تفسيرهُ بانهُ ينطوي على عداء للملك او الدولة او نظام الحكم . وعلى ذلك كانت الدعوة الى الجمهورية ، جريمة عسكرية . فساد دوائر الجيش الاسباني ، الاعتقاد بان رسالتهُ في هذه الدنيا ، انقاذ اسبانيا . وكان للجيش نظامهُ الخاص ، وقانونهُ الخاص ، وكان يتدخل في الشؤون السياسية بواسطة لجان سرية تدعى « خونتس » Juntas . وكان لا يندر ان تدسّ هذه اللجان الدسائس للحكومة القائمة بغية اسقاطها . وقد بلغ من سوء افعال هذه اللجان ، ان الدكتاتور الاسباني بريمو ده ريفيرا ألغاها . فانشأ الجيش عندئذٍ لجاناً اخرى تدسّ للدكتاتور نفسه ، مع انهُ كان احد قوّاد الجيش

فلما انشئت الجمهورية حدَّ من سلطان الجيش الاسباني . واطلق الصحافيون والخطباء من قيود الخضوع للمحاكم العسكرية . اي الغي القانون الذي صدر في ايام الفونسو يخول الجيش الحق في محاكمة كل من يأتي عملاً يمكن حسبانهُ منطوياً على عداء للملك او للدولة او لنظام الحكم القائم . وصدر قانون بأن الجيش خاضع للسلطات المدنية وخوّل للضباط المتمسكين بمذهبهم الملكي في نظام الحكم طلب الإحالة على المعاش . فأقبلت على ذلك طائفة كبيرة منهم . ولكن أشدهم نزوعاً الى الملكية ظل في صفوف الجيش ، لكي يدبر الخطط ويدس الدسائس ، مدعياً في الظاهر ولاءهُ للنظام الجمهوري . ومما حدث ان طائفة كبيرة من الضباط المتصفين بنزعة

الاحرار استفانوا من الجيش ، ليفهم ان اصلاح الجيش متعذر . فظل الجيش في الثكنات بعد سيطرة «الفستيين» من ضباطه وقواده

اما من الناحية المادية ، فقد بذلت الحكومة الجمهورية عناية عظيمة ، لاعادة تنظيم الجيش وتجهيزه بأحدث المعدات ، رغبة منها في ان تفوز بتأييده وديعاً ووديداً

واصل الحادث الذي وقع للصحافي سرڤان ، يثير اليه اساليب الجيش الاسباني . واتصاله بعض السلطات المدنية من الرجعيين . وسرڤان هذا كان صحافياً ذهب الى اوڤيدو في اكتوبر سنة ١٩٣٤ (اي في المرحلة الثانية من حكم اسبانيا بعد الجمهورية وهي المرحلة التي كانت السيادة فيها في الغالب لاحزاب اليمين) فألقي القبض عليه لانه كتب مقالاً فضح فيه تصرف بعض الضباط . فذهب الى سجنه ثلاثة ضباط وأخرجوه من حجرته وقتلوه في فناء السجن فسموا بذلك « شرف الجيش وسمعته » . فحملت الصحافة حملة شعواء على هذا العمل ، حتى اضطرت الحكومة ، وهي حكومة احزاب اليمين ، ان تفعل شيئاً ارضاء للرأي العام ، بعد ان بذلت ما في وسعها لاسكات الصحف . فاستقدم احد الضباط الثلاثة ، وكان بلغاريًّا قد انتظم حديثاً في الفرقة الاجنبية ، وسمح له بأن يتقدم الى المحكمة العسكرية ، حاملاً التهمة على نفسه دون رفيقيه . ويقول مكاتب التيمس البرشلوني في مجلة الشؤون الخارجية ، ان المحاكمة كانت مهزلة ، لان المدعي العام ، كان في الواقع محامياً عن المتهم ، وقد فعل ذلك بالاتفاق مع رئيس المحكمة . فكان الحكم « قتل غفلة » وحكم على الضابط بالسجن ستة أشهر ويوم ، ولكن التنفيذ اوقف لان مدة القاء القبض عليه واطلاق سراحه على عهد الشرف اعتبرت موازية للحكم . وقررت المحكمة ان ما كتبه القتيل يعتبر ظروفاً مثيرة

والواقع ان سعي الجمهورية ، الى الحد من سلطان الجيش ، وتعديل حقوقه المتداولة من ايام الاقطاع ، وجعله خاضعاً للسلطات المدنية ، كان ضربة في نظر الجيش ، موجهة الى كرامته ، ولم يسعه ان يغتفرها ولا أن ينساها . فلما هجم اعداء الجمهورية ، في آذان الجيش ، كما فعل جل روبلز وغيره من اقطاب أحزاب اليمين ، بأنه منقذ اسبانيا ، انتهز الفرصة لانقاذ مصالحه الخاصة ووراء ستار انقاذ الدولة

الكنيسة والسياسة

أسبانيا بلاد كاثوليكية . فكيف يعلل قيام السواد من شعب كاثوليكي على كنيسته . وما يحير الكاثوليكي وغير الكاثوليكي على السواء خارج أسبانيا ، ان مؤسسة اجتماعية عالية المكانة ، من قواعدها الاساسية الدفاع عن مبدإ حب الجار وتأييد كرامة الفرد وقيمته في عيون الله والناس والسعي لتعزيز العدل والرحمة على الارض ، أخفقت وهي من وسائل النجاح ما لها في تحقيق

أغراضها فأثارت نفوساً تحركت بالرهب والكره . بدلاً من ان يخلق فيها الحب والاحترام

ان الانتفاض الشعبي على الكنيسة في اسبانيا ليس حديث العهد . في سنة ١٨٣٥ حدثت حركة كان من جرائها ان حرمت طائفة من الكنائس والأديرة ، وكانت الكنوز الأساسية في ذلك العهد ، سعة ثروة الكنيسة بعياس الى بؤس الشعب وفاقته . ولكن الكنيسة ، عادت تعززت مكانتها ، ووسعت نطاق ثروتها وسلطتها

كان في اسبانيا في العهد السابق لاعلان الجمهورية الثانية في سنة ١٩٣١ ، شبه اتحاد بين الدولة والكنيسة ، وكان رجال الكنيسة يتناولون مرتبات من خزينة الدولة ، وكان الاساقفة يعينون باسم الملك ، اي ان مناصبهم كانت مناصب سياسية ، او على الاقل كانت شخصياتهم بحكم التعيين الملكي ، نواحٍ سياسية . وكان لبعض الاساقفة مقاعد في مجلس الشيوخ ، وكان للكنيسة يد في المدارس القومية في ما يخص التعليم الديني ، وبكلمة كانت الكنيسة حليف الدولة ، ولكن الشعب كان يعتقد أن الدولة تحكم حكم ظلم واستبداد . او على الاقل كانت الطبقات التي يعوزها العلم والقوت ، ترى هذا الرأي . وعلاوة على ذلك كانت الكنيسة سيرباً لمبلغ كبير من مال الامة . فكان من أيسر الامور ان ترى في مأتم رجل متوسط الحال من ١٦ الى ٣٠ رجلاً من رجالها ، وكل منهم يتقاضى أجراً

وكانت صلة الشعب بالكنيسة محصورة في النالي في المآتم والقداديس وما يوزّع من التحليل الكنسي فرسخ في ذهن الشعب ان الكنيسة تاجر Negocio ثم ان بعض رجالها كانوا يعيشون معيشة معية ، وبعض آخر كان يحاول ان يسيطر على الاسر التي تصل به او على القرى الواقعة في دائرته . فأخذ الصالح بجريرة الطالح ، واصبح السواد من كاثوليك أسبانيا متبرماً برجال الكنيسة . حتى ان طائفة من الكاثوليك الراسخي الايمان ، قالوا انهم ضد الاكليروس لا ضد العقيدة الكاثوليكية . ومعظم مؤيدي الجمهورية من الكاثوليك كانوا من هذا الطراز وكانوا يتبرمون اشد التبرم بسعي رجال الاكليروس الى حملهم على مقاومة الجمهورية

وشد ما كان هذا الفريق من الاسبان ينقمُ على رجال الكنيسة تدخلهم في السياسة فالاساقفة والقسوس كانوا يشاطرون الولاة والمحافظين السلطة السياسية . وكان للقاصد الرسولي نفوذ يفوق نفوذ رئيس الوزراء . وكان في أسبانيا شريعتان الشريعة المدنية والشريعة الكنسية وهما متعارضتان . فكانت النتيجة انقلاب الشعب على الكنيسة والملكية معاً . فلما سقطت الملكية ، قطعت هذه الصلة ، ولكن الكنيسة لم تسلّم بذلك . . . .

هذا على الاقل هو رأي الفريق الذي كان يسعى الى فصل الكنيسة عن الدولة ، كما ظهر في جريدة آل سوسياليستا في ١١ أبريل سنة ١٩٣٦

ولو ان الكنيسة عوّلت بعد انتجار سنة ١٩٣١ على اخذ الامور بالحكمة والصبر والحيطة لاستعادت بعد مدة من عطف الجماهير . ولتمكنت من تعديل بعض القوانين التي اصدرتها الحكومة الجمهورية ، ولفازت بالاعتراف بحقوقها المشروعة . غير ان الحكومة الجمهورية اقنعت مثلاً بان رجال الكنيسة لا يستطيعون المدارس كمراكز للدعاية ضد حكومة ، برغم ان الرئيس الاعلى للكنيسة الكاثوليكية متعاون ومصلحة الكنيسة ، فلا ريب في ان الكنيسة كانت تستطيع بعد قليل استعادة مدارسها التي اقفلت ابوابها . ولكنها لم تعمد الى ذلك بل ائتلفت مع حزب وزعيم كان معروفاً عنهما انهما الدّ خصوم الجمهورية . فاعتقد الناس ان الكنيسة مستعدة لتدمير الجمهورية في سبيل الاحتفاظ بسلطتها

وليس الكلام المتقدم مصبوباً على جميع رجال الكنيسة ، لان رجالاً ونساء كثراً فيها عرفوا بالاخلاص لمبادىء الدين القويم ، وبالتضحية في سبيلها ، وبالاكباب على اعمال الخير والتعليم

فلنلق الآن نظرة على القوانين التي سنّتها الحكومة الجمهورية للحد من سلطة الكنيسة . فأولاً ، حذفت الحكومة اسماء رجال الكنيسة من قائمة الموظفين الذين يتناولون مرتبات من خزينة الدولة ، وحالت بينهم وبين الاوزاق بالتعليم ، ولكنها لم تقم اي حائل دون قيامهم بمراسم اعمالهم الدينية . وقضت بأن المآتم الدينية لا تتم الاّ اذا كان الميت قد سجّ بها قبل وفاته . اما حفلات المآتم الدينية العامة ، والتواكب في الشوارع في الاعياد الدينية فلا بدّ من استصدار اذن بها من السلطات المدنية . ويظهر ان بعض السلطات المحلية كانت تشاكس السلطات الدينية بمنعها دق الاجراس او فرض ضريبة على ذلك

وصدر قانون خاص بحل الرهبنة اليسوعية ومصادرة املاكها . وصدر قانون آخر يعرف بقانون الاجتماع الديني الغيت بمقتضاه المدارس الدينية وحُدّ من عمل بعض الرهبنات واخضعت لرقابة دقيقة . وكان القانون الثالث خاصّاً بتحويل املاك الكنيسة الى الدولة اي جعلها ملكاً للأمة Nationalization وهذا القانون لا يعني مصادرة املاك الكنيسة ، بل يعني انه لا يحق للكنيسة ان تبيعها او تهديها مثلاً كأنها ملك خاص . وما لا يحق للكنيسة لا يحق للدولة . اي ان الدولة بمقتضى هذا القانون لا يحق لها ان تبيع شيئاً من ممتلكات الكنيسة او تهديه . ولما كانت هذه الاملاك قد أصبحت ملكاً للامة فقد اعفيت من الضرائب

ثم ان الحكومة الجمهورية لم تقطع صلتها الدبلوماسية بالمقرّ البابوي . فقد بقي القاصد الرسولي في مدريد في السنتين الاوليين من حياة الجمهورية ، ولو وافق الفاتيكان على المرشح لمنصب سفير اسبانيا فيه ، لكانت الصلة الدبلوماسية تمت بتعيينه . فلما جاءت حكومة الوسط مؤيدة من احزاب اليمين ، عين سفيرٌ لاسبانيا الجمهورية في الفاتيكان

هذا ملخص ما لقيته الكنيسة في عهد الجمهورية. فمع ان بعض هذه القوانين كان أعنف مما يجب، ولكن تعديله لم يكن مستحيلاً. وعلى كل لم تبلغ هذه القوانين في شدتها ما بلغته في المانيا والمكسيك

الا ان الكنيسة زجت الى ميدان النزاع السياسي بصحافتها واتباعها. فقد انشىء الى جانب جماعة اكسيون بوبيلار (اي العمل الشعبي) جماعة من الرجال والنساء والاطفال ورجال الاكليروس تعرف باسم اكسيون كاتوليكا (اي العمل الكاثوليكي) وحثت كل كاثوليكي على الانتظام فيها. فلما بدأت المعدات لعهد الانتخاب سنة ١٩٣٦ زجت الميدان تكافح جماعة الجبهة الشعبية وهي الجماعة المؤلفة من الجمهوريين واحزاب اليسار اي الاشتراكيين والشيوعيين. فأذاع فريق تراجوتا من جماعة العمل الكاثوليكي بياناً على الشعب محذراً فيه من المخاطر التي يتعرض لها اذا فاز انصار الثورة (الجبهة الشعبية) في الانتخاب، وحاثاً على انتخاب ممثلي النظام لانهُ بانتخابهم هذا يكون قد عمل وفقاً لرغبة رئيس الكنيسة الاعلى، كما بسطها الكردينال جوما رئيس اساقفة طليطلة. وكل امتناع في هذه الحال يعدُّ فراراً وخيانة للوطن وعصياناً للقواعد التي وضعها الفاتيكان ورئاسة الكنيسة الاسبانية. « فليقترع كلكم كشخص واحد في جانب الدين والوطن »

ويقول مكاتب اليمس في برشلونة انهُ يشهد انهُ يعرف جماعة لا تربطهم بالجمهورية رابطة عطف ما، هالهم ما في هذا المنشور، فاقترعوا في جانب الجبهة الشعبية او امتنعوا عن الاقتراع بتاتاً

وليس هذا الا مثالاً واحداً للدلالة على سعي الكنيسة للتدخل في السياسة رغبةً منها في اضعاف النظام الجمهوري. وهناك امثلة اخرى لنشرات وزعت على الناخبين فيها مثل هذه العبارة: « ان ضمير الناخب لا يسمح له بالاقتراع لمرشح اليسار ». وثمة رسائل اسقفية من هذا القبيل، اشهرها رسائل الكردينال سيجوارا وكان رئيساً لاساقفة اسبانيا

الحرب الاهلية وصراعها الدولي

ان الحرب الاهلية الاسبانية ليست فقط نزاعاً داخلياً بين ابناء امة واحدة، بل هي في نظر اوربا، باعث على معضلات دولية خطيرة تثير اعظم المخاوف

فاوربا مقسومة ازاءها الى « جبهتين فلسفيتين » كما يقول الالمان. جبهة الدول المقاومة للفاشستية وجبهة الدول الموالية لها او الآخذة بها. فقد كان الرأي الى عهد قريب، ان اطلاق الحرية لتيارات الفكر يفضي الى بعث حياة جديدة في الامم بعد تدمير الحرب الكبرى وويلاتها، والى تعزيز روح السلام والوئام. ولكن اصحاب هذا الرأي يخشون الآن ان يكون الامر قد انقلب الى ضده

وهم من الاذناب، يؤيد هذا الرأي هذا. ذلك ان حدوداً جديدة قد خلقت على وجه القارة الاوربية، تباين الحدود الجغرافية اسبانياً وتقطعها أخرى فضلاً على كتل من الدول تواجه بعضها بعضاً تجد طبقات من الشعوب بؤتلفة ضد طبقات اخرى. فالجبهات الشعبية او ما كان من قبيلها في فرنسا واسبانيا وانكلترا مثلاً تحرك فكرات عامة، ضد احزاب اليمين في البلدان نفسها. وقد قالت جريدة إل سوسياليستا الاسبانية في ذلك ان المثل التي تحرك اسبانيا وروسيا هي نفس المثل التي تحرك فرنسا وانكلترا وهي مقاومة الفاشستية، وصون الديمقراطيات من وثنية القوميات. وحماية الثقافة الانسانية من رجعية الكنائس. فردّت عليها جريدة الفولكيشر بوباختر الالمانية ان اوربا واقعة امام معضلة خطيرة وهي هل يسعها ان تنحني انحناءة اعمى امام مشيئة البولشفيك الخربة او ان الشعوب السليمة تستطيع ان تجمع عزمها وتهيء قواها جميعاً للدفاع ضد الفوضى الحمراء. فاذا حذفنا من قول الجريدة الاسبانية صرفها الوثنية على المانيا دون روسيا وضمّنا روسيا وانكلترا وفرنسا واسبانيا في صعيد واحد من دون ان نتهم شأناً لبعض المتطرفين من احزاب اليمين في انكلترا وفرنسا واسبانيا، فان كلام الجريدتين يصوّر انقسام الرأي العام الاوربي حيال هذا الموضوع، تصويراً لا بأس به

ولا يخفى انهُ منذ ما انشىء النظام الشيوعي في روسيا، تطلع اقطاب الثورة العالمية فيها، الى أسبانيا، وجعلوها هدفهم الاول في اوربا، وكانوا يعتقدون، حتى قبل سقوط الملكية فيها وقيام الجمهورية، ان حالتها الاقتصادية والاجتماعية، تجعلها اخصب تربة لزرع التعاليم الشيوعية فيها. وقد تنبأ لينين قبل وفاته بأن اسبانيا ستتقدم الدول الاوربية في الاخذ بقواعد النظام الشيوعي

الاّ ان روسيا لا يكفيها ما يلقاه كُتّابها من إقبال في أسبانيا لما بين الشعب الاسباني والشعب الروسي قبل الثورة (١٩١٧) من تشابه في الاحوال، لان من مصلحتها ان يكون لها قدم راسخة في شبه الجزيرة الاسبانية حيث تلتقي وتتقاطع الخطوط «الاستراتيجية» في ثلاث دول كبيرة هي بريطانيا وفرنسا وايطاليا. اما من الناحية (الماركسية) فانشاء قطب شيوعي ثوري في اسبانيا، بمثابة احتلال لطرف الجسر الموصل الى القارة الافريقية. واذن فلا ريب في ان انتصار قوى احزاب اليسار، وهي شيوعية النزعة في الغالب بعد ائتلافها وانقلاب المعتدلين على امرهم، يحسب تعزيزاً لمكانة روسيا البلشفية من الناحية الدولية

يقابل هذا، ان التغلب على القوى النازعة نزعة شيوعية في اسبانيا، يفضي الى انشاء دكتاتورية في مدريد وبرشلونة، يغلب عليها الميل الى روما وبرلين. فالمسألة واضحة من هذه الناحية، وللجنرال فرانكو قائد قوّات المتمردين على حكومة مدريد غير تصريح واحد بهذا المعنى. ويضيف بعض الكتّاب، ان الجنرال فرانكو يتكلّم كلام من يطلب المعونة في العمل

الكبير الذي تتمتع به ... من النصر ... ذلك الدور في الحرب فقط ... ان ... دور النصر والتنظيم بعد الحرب ، وهو دور اقل ... كثيراً من ... لا بدَّ من القيام به ... وان هذه الفروض ... يرشدهم انهُ يجب ... لا بدَّ ... يكون جانب كبير من المسئولية عن هذه الفوضى

ثم ان هناك انتصاراً آخر ... ن جانب الفراغ ، وما أدراه من الأحقاد والضغائن ، ابتلع جميع الاسبان في دورهِ ... فلست تجد أسبانيًّا ، أو بندر من تجد أسبانيًّا ، واقفاً بمعزل عن النزاع ، فهو إما مع المنتفضين على الحكومة أو ضدَّهم . والفريق الذي يحرز النصر ، لا بدَّ ان يحجز غداتهُ ، عن معالجة المشكلات الاسبانية الداخلية ، من ناحيتها العامة ، لانهُ مضطر ولا ريب ، بالدم المهراق والتضحيات العديدة التي بذلها انصارهُ ، ان يقدم مصلحتهم على مصلحة الفريق المغلوب . والاحصاءات تدل على ان اسبانيا مقسومة الى فريقين متكافئين تقريباً ، وإذن فلا يمكن ان يكون ظفر احدهما ، الا توطئة لاستعداد الفريق الآخر للانتقاض . ولذلك قلنا ، ان تقلب السياسة في اسبانيا أشبه ما يكون برقاص في ساعة شدَّ سلكها . انهُ لا يستقرُّ . وتاريخ اسبانيا من أوائل القرن التاسع عشر ، حافل بالأدلة على صحة ما نقول

فتحت لواء المنتفضين على الحكومة نجد طوائف مختلفة النزعات ، من أنصار دون كارلوس وأنصار الفونسو ، وأنصار النظام الفاشستي ، وأنصار الجمهورية البورجوازية المعارضين للسلطة المالكية فيها . وتحت لواء الحكومة الجمهوريون ينضوي الآن المعتدلون من اتباع آذانيا والاشتراكيون والشيوعيون والفوضويون والسنديكاليون . فكيف يضمن استمرار الائتلاف البادي الآن في صفوف كلٍّ من الفريقين غداة الظفر ، ايًّا كان الظافر ؟

هذه النظرة الى اسبانيا — اذا صحَّت — تفسِّر لنا اهتمام الدول الاوربية بمصير الحرب الاهلية الناشبة فيها . فأسبانيا بموقعها الجغرافي عند مدخل البحر المتوسط ، وعلى مقربة من شواطىء افريقية ، قبضة لا بدَّ منها لحفظ التوازن الاوربي . فكل عمل ينال من استقلال اسبانيا ، ويمنح دولة من الدول نفوذاً متفوقاً فيها على نفوذ سائر الدول ، يفتح الباب على مشكلات اوربية معقدة

فقد قيل ان انكلترا اتفقت مع اسبانيا خلال الحرب الكبرى ، اتفاقاً سريًّا يخوِّلها حق استعمال مرفإ ماهون في جزيرة مينوركا من جزائر البليار ، في حالة انضمام ايطاليا الى المانيا والنمسا . ولم يكذب هذا القول على ما نعلم . ومما يدلك على ما لجزائر البليار من مقام في « استراتيجية » البحر المتوسط ، الاضطراب الذي نشأ من بضع سنوات عند ما قيل ان الدكتاتور الاسباني برمودو ريفيرا اتفق مع موسوليني ، على السماح لايطاليا في استعمال جزائر البليار كقاعدة بحرية . فماذا يحدث الآن ، اذا تجدَّد البحث في مشكلات من هذا القبيل ، وحالة

اوربا السياسة في ما هي ؟ وهل يمكن لتنازل أسبانيا عن ممتلكاتها الافريقية ، من صدى رديء في دوائر أوربة السياسية ؟ ومن يستطيع ان يقدر ما يمكن لانفصال قطالونية عن سائر أسبانيا من أثر ، ولا سيما اذا طلبت المعونة من احدى دول أوربا فحاورت لها ؟

أدرك أقطاب الدول من البدء ، الخطر الناشيء عن مشكلات اكتفينا باجمال بعضها هنا . حتى الدول التي كانت موقنة ، انه لا مفر للثوار من الانتصار على الحكومة انتصاراً سريعاً حاسماً أصبحت ترى الآن ان ذلك متعذر . وغدا الكتّاب لا يدرون ، على هذه الحرب الدامية ، مهد تولد فيه أسبانيا جديدة ، أو قبر تدفن فيه الوحدة الاسبانية . ففي هذه الحال لم يكن مناص ، من ان تقبع الدول الأوربية ازاء هذا الحادث الخطل ، خطة أخرى غير خطة الحياد

لا ريب في ان موقف الحياد هذا ، له من الناحية النظرية ما يعترض عليه . فحكومة مدريد حكومة شرعية أي انها الحكومة المعترف بها من جميع الدول . والقانون الدولي يحتم ان تعامل هذه الحكومة معاملة دولة صديقة . أما الثوار فليس لهم حكومة مدنية معترف بها . ثم انهم لظموا حكومة في برغوس ولكن دولة من الدول لم تعترف بها بعد ، وان كان الشائع بعد زيارة الكونت تشانو وزير خارجية ايطاليا لبرلين في أواخر اكتوبر ، ان المانيا وايطاليا توبان الاعتراف بها . وللحكومة الشرعية ان تنتظر من الحكومة المعترفة بها ، ألاّ تحبس عنها اي عون يمكنها من اخماد انتفاض على سلطانها . فموقف الحياد ، هذا يتنافى من الناحية النظرية ومقتضيات القانون الدولي[1]

لعلماء القانون الدولي ان يتناقشوا في هذا ، ولكن ما تنطوي عليه الحرب الاهلية الاسبانية ، من المحتملات الخطيرة ، يجعل موقف الحياد الرسمي ، السبيل السلمي الوحيد ، للحيلولة دون امتداد النزاع الى الدول الاوربية نفسها ، اذ لا ريب في ان التنافس في تسليح الحكومة والثوار ، والسعي الى الفوز من الفريقين بثمن لهذا التسلح ، يزجّ اوربا نفسها في أتون تلتهم نارهُ الاخضر واليابس

مصادر البحث

اعتمدنا في كتابة هذا البحث على طائفة من أعلى المجلات العالمية مقاماً منها مجلة « الشؤون الخارجية » الربعية (اميركية) ومجلة « الذهن الدولي » (اميركية فرنسية) ومجلة « القرن التاسع عشر وما بعده » (انكليزية) ومجلة « كونتمبوروري » (انكليزية)

---

(١) يعترض بعضهم على هذا الرأي بان الحكومة التي الفها رئيس الجمهورية عقب بدء الانتقاض في ١٩ يوليو الماضي لم يؤلف وفقاً لقواعد الدستور . ففي الدستور ان لرئيس الجمهورية حق تعيين رئيس الوزارة ثم يعين الاعضاء بناء على اقتراح الرئيس الجديد . فلما سقطت وزارة كيرونغا في فجر ١٩ يوليو وأراد رئيس الجمهورية تعيين السنيور باريو رئيساً للوزارة عارض الماركسيون في ذلك لاعتداله . فألفت وزارة يؤيدها الماركسيون وكذلك اسقيح ض من نصوص الدستور

المضايق بعد مؤتمر لوزان

في ١ ابريل من هذه السنة ، طبقت حكومة جمهورية التركية نظام الاتفاق الخاص بالمضايق ، فرجعت الانظار بعدها هذا الى مشكلة قديمة جداً . والمضايق نقط يتعلق في الحوار البحري من بحر ايجه الى البحر الاسود وهو مؤلف من الدردنيل وبحر مرمره والبوسفور وطوله يبلغ ٣٣٥ ميلاً

ان مشكلة المضايق في وضعها الحديث ترقى الى سنة ١٧٧٤ عندما فازت روسيا باستعمال الدردنيل كممر تجاري ، وهو حق منح بعد ذلك للدول الاخرى . ولكن المضايق ظلت مغلقة في وجه السفن الحربية ، وهي قاعدة قديمة جرت عليها الدولة العثمانية وضمنتها انكلترا سنة ١٨٠٩ . وقد كاد النزاع للسيطرة على المضايق في القرن التاسع عشر ينحصر في روسيا وانكلترا . فروسيا كانت تريدها طريقاً مباحاً لسفنها الحربية دون سفن غيرها من الدول حالة ان انكلترا كانت تريدها مغلقة في وجه السفن الحربية مباحة للسفن التجارية فقط . واذا كان لا بدّ من اباحة استعمالها للسفن الحربية ، فالانكليز كانوا يرغبون في ان يسمح لسفن اسطولهم في اجتيازها الى البحر الاسود . وقد فازت روسيا بما تريد في معاهدة انكيار اسكلسي المعقودة سنة ١٨٣٣ الا ان الاتفاقين اللذين عقدا سنة ١٨٤٠ و١٨٤١ نصّا على اقفالها في وجه جميع السفن الحربية ، ما عدا السفن التركية طبعاً . وقد ظلّ هذا النص نافذاً الى سنة ١٩٢٣

فلما خذلت تركيا في الحرب الكبرى ، وعقدت هدنة مُدروس (١٣ أكتوبر ١٩١٨) ومعاهدة سيڤر (١٩٢٠) وضعت المضايق تحت اشراف لجنة دولية ، وجعلت القاعدة اباحة المرور بها في السلم والحرب لكل سفينة تجارية او حربية ، وللطائرات التجارية والحربية ، من دون تمييز . الا ان حرب الاستقلال التي شنّها الاتراك بزعامة مصطفى كمال أتاتورك وانتصارهُ فيها على اليونان الغت معاهدة سيڤر وأفضت الى عقد معاهدة لوزان (١٩٢٣)

ففي معاهدة لوزان أُعترف باستقلال تركيا ووضع اتفاق خاص بالمضايق ضمنت به اباحةُ للسفن التجارية في إبان السلم ، على ان تفرض بعض القيود عليها في إبان الحرب . أما السفن الحربية التي يحق لأية دولة ان تعبر بها المضايق في إبان السلم ، فيجب ألاّ تزيد قوتها على أقوى اسطول في البحر الاسود أي الاسطول الروسي . ولكن الدول احتفظت بحق ارسال ما لا يزيد على ثلاث بوارج في جميع الأوقات والاحوال لا يزيد مجمول كلّ منها على عشرة آلاف طن . اما منطقة المضايق فنزع سلاحها ، على ان تستبقي الاستانة حامية مؤلفة من ١٢ الف جندي وقاعدة بحرية وترسانة . وللاشراف على تنفيذ هذا الاتفاق أُلفت لجنة دولية تعمل تحت اشراف

جامعة الامم . ولما طلبت تركيا ضماناً فردياً او اجنبياً رفض طلبها ، ولكن الدول اتفقت على ان تعمل جنباً الى جنب تحت اشراف الجامعة اذا تعرضت سلامة المضايق للخطر ما

الا ان روسيا وتركيا رأتا أن هذا الاتفاق لا يكفي لضمان سلامة المضايق . واذن فمعاهدة لوزان لم تحل المشكلة الشديدة

ولكن اعتراض تركيا على اتفاق المضايق هذا لم يسمع لهُ صدى الا بعد ما بدا في نظام الجامعة من الوهن بعد سنة ١٩٣١ ما بدا . فلما التأم مؤتمر نزع السلاح سنة ١٩٣٣ طلبت حكومة تركيا الغاء نصوص لوزان الخاصة بالمضايق لانها لا تتفق « وحق الدفاع المشروع » وأصرّت انهُ اذا الغيت النصوص الحربية في معاهدات الصلح فيجب ان تلغى النصوص الحربية في معاهدة لوزان كذلك

وكانت تركيا في خلال ذلك اي من سنة ١٩٢٣—١٩٣٣ قد اصبحت عاملاً من عوامل الاستقرار في الشرق الادنى . فصداقتها لروسيا ترتدُّ الى ما قبل فوزها بالاستقلال . ولكنها في سنة ١٩٣٢ انتظمت في جامعة الامم وفي السنة التي تلتها عقدت معاهدة صداقة مع اليونان ثم كان لها شأن كبير في مؤتمرات البلقان وفي سنة ١٩٣٤ عقدت مع اليونان ورومانيا ويوغوسلافيا الاتفاق البلقاني . فوقفها الدولي واستقرارها الداخلي مكّناها من ان تطلب تنقيح اتفاق المضايق

كان الاستعداد للمؤتمر من الناحية الدبلوماسية على أوفى ما يمكن ان يكون . ففي خلال الازمة الحبشية ، فازت تركيا من فرنسا وبريطانيا « بتأكيدات متبادلة » لقاء تعاونها في الالتزامات الناشئة من المادة السادسة عشرة من عهد الجامعة ، والراجح ان هذه التأكيدات كانت خاصة بالمضايق . ولكن تركيا لم تطلب رسمياً تنقيح اتفاق المضايق الا في شهر ابريل من هذه السنة

ففي ٧ من شهر مارس ١٩٣٦ احتلّت المانيا منطقة الرين المجرّدة من السلاح ناقضة بذلك معاهدتي فرساي ولوكارنو . وفي ١٠ ابريل طلبت حكومة تركيا من الدول الموقعة معاهدة لوزان وسكرتير جامعة الامم العام ، عقد مؤتمر لتنقيح اتفاق المضايق . وقد أشارت الحكومة التركية في مذكرتها ، الى ان حالة أوربا عند عقد اتفاق المضايق كانت غير ما هي الآن . فقد كانت الجامعة عزيزة الجانب وضماناتها فعّالة والمستقبل يبشر باستتباب السلام وبدا في الأفق أمل خلاب بنقص السلاح . ولكن هذا كلّهُ قد تغيّر . لقد جرّبت الضمانات الدولية فأخفقت . ولا بدّ لتركيا من ان تشدد على قوتها

فردّت حكومتا بريطانيا وروسيا في ١٦ ابريل بالموافقة على دعوة هذا المؤتمر ، وأعربت روسيا في ردّها عن تأييدها لتركيا في طلب تحصين المضايق . ولم يكد ينتهي شهر ابريل حتى وافقت فرنسا كذلك . وكان موقف الاتفاق الصغير واليابان ينطوي على المودّة والعطف . ولم

يسع بقارب الاعتراض وهي الدولة البلقانية الوحيدة التي لم تنضم الى الاحلاف البلقاني

وكذلك وافقت جميع الدول على ضم تركيا الى ايطاليا

التأم المؤتمر في مونترو بسويسرا في ٢٢ يونيو . فتمت فيه جميع الشروط التي وضعت معاهدة لوزان الى ايطاليا . وقد رفضت بغداد وقعر اليه . ما زالت العقوبات واتفاقات التعاون المتبادل في حوض البحر المتوسط قائمة . وكان من المسلم به من بدء المؤتمر ان تفاقاً جديداً سيحل محل الاتفاق القديم ، تتمتع به حرية السفن التجارية وتمنح تركيا حق تحصين المضايق . ولكن اختلافاً اساسياً نشأ بين بريطانيا وبعض الدول الاوربية ، على حق تركيا في اغلاق المضايق

فلما اجتمع المؤتمر عرض الدكتور توفيق رشدي أرأس وزير خارجية تركيا على اعضائه مشروع اتفاق جديد ، اشتد من حوله الجدل بين روسيا وبريطانيا : لان روسيا كانت تبغي بوجه عام ان تجعل البحر الاسود حرماً على اي اسطول حربي ما عدا الاسطول السوفيتي ، اما انكلترا فطلبت ان يحق لاية دولة ان تتعقب اعداءها في حالة الحرب ، من خلال المضايق الى البحر الاسود ، وان اقفال المضايق لا يتم الا بقرار من مجلس جامعة الامم يوافق عليه ثلثا الاعضاء وان يحتفظ بلجنة الرقابة الدولية . فثارت ثائرة روسيا على مقترحات انكلترا وايدتها رومانيا حتى ان وزير خارجية رومانيا اتهم انكلترا ، بالواربة فهي تؤيد السلامة الاجتماعية والموانيق المحلية في جنيف وتحاول هدمها في مونترو . وظن اولاً ان بريطانيا كانت متأثرة بموقف المانيا نحو روسيا في عرض هذه المقترحات . ولكنها غيرت موقفها ، على اثر توسط المسيو پول بونكور في ١٥ يوليو ويظن ان الاتفاق النمسوي الالماني الذي عقد في ١١ يوليو كان له يدٌ في ذلك . وكذلك مهدت الطريق لعقد الاتفاق الجديد في ٢٠ يوليو

يقتضي هذا الاتفاق اعيدت سيادة تركيا كاملة على المضايق ، اذ اعترف لها بحقها كاملاً في تحصينها وبالغاء لجنة المضايق ابتداء من اول اكتوبر سنة ١٩٣٦ وعلاوة على ذلك يضمن الاتفاق حرية اجتياز السفن التجارية للمضايق في ابان السلم والحرب ، على ان لا تقوم باعمال حربية

اما السفن الحربية فقد قيدت بقيود دقيقة في حالي الحرب والسلم . ففي اثناء الحرب ، لا يحق لسفن الدول المتحاربة ان تجتاز المضايق ، الا اذا كانت منتدبة لذلك من قبل جامعة الامم ، او وفقاً لنصوص ميثاق محلي ، تركيا احد اعضائه كالميثاق البلقاني . ولكن يجب ان يكون هذا الميثاق قد سجل في جامعة الامم وفقاً للمادة الثامنة عشرة من عهد الجامعة . ويحق لتركيا ان تقفل المضايق اذا هددت بحرب او اعتداء ولمجلس الجامعة ان يبدي رأياً في ذلك بقرار يوافق عليه ثلثا اعضائه

اما مدة الاتفاق فعشرون سنة ويمكن النظر في تعديله كل خمس سنوات